**المحاضرة الثالثة – مادة الفلسفة الحديثة سنة ثالثة – قسم الفلسفة**

**الدكتورة سوسان الياس**

التحليل المتعالي:

تتولد معرفتنا بحسب كانط – من مصدرين أساسيين في الذهن: بالأول تعطى لنا الموضوعات عن طريق قدرة ذهننا على تلقي الانطباعات وتنظيمها وترتيبها في علاقات تجاور مكاني وتعاقب زماني ويسميه بالحساسية، أما الثاني فيدعوه بالفهم.

ويعرّف الفهم بكيفيات مختلفة: فنقول عنه بأنه تلقائية المعرفة في مقابل الحساسية التي هي القدرة على استقبال المعطيات الحسية - كما بينّا -، وهو يعرّف بالقدرة على التفكير في الموضوعات، ويعرف أنه القدرة على الحكم وأخيراً يسميه كانط "بالقدرة الذاتية على توليد التصورات". ولعل أعم تعريف يرشدنا إلى تحديد وظيفة الفهم هو القدرة على التفكير، حيث يعمل الفهم على الربط والتوحيد بين المعطيات الحسية والفصل والمقارنة بينها، بعد أن حصل بينها ارتباط أولي بواسطة صورتي الحساسية الزمان والمكان – وهذه العملية التي يقوم الفهم بها يسميها كانط بالتركيب أو التأليف، والتركيب في أعم معانيه هو "فعل إضافة التصورات واحدها إلى الآخر واحتواء تنوعها في معرفة واحدة". والتأليف وظيفة خاصة بالفهم تتم عن طريق تصوراته القبلية الخالصة من أي عنصر تجريبي ويدعوها بالمقولات.

ومهمة كانط على مستوى الفهم معرفة الطريقة التي يركب بها الذهن مدركات الحساسية ليكوّن منها أحكاماً كلية وضرورية أي أحكاماً علمية.

يحدد كانط المعنى الذي يدرس فيه الفهم كقدرة معرفية غير حسية، ويسميه المنطق وهو على نوعين: منطق عام ينظر في الصورة المنطقية من حيث علاقة المعارف بعضها ببعض، فهو ينظر إلى صورة الفكر عامة بصرف النظر عن مضمون المعرفة وهو لا يهتم به كانط.

ومنطق يدرس الفهم من حيث يؤدي إلى معرفة بالموضوعات ويسميه بالمنطق المتعالي، وعندما يستخدم الفهم (الفكر عموماً) تصوراته في حدود التفكير في الموضوعات المحسوسة للوصول إلى معرفتها فهذا يعتبر استخداماً مشروعاً للتصورات أو المقولات وهذا يدرج تحت قسم "التحليل المتعالي" ويضم: تحليل المقولات – وتحليل المبادئ.

ولكن قد يستخدم الفهم تصورانه للتفكير بموضوعات تجاوز حدود التجربة وعندها يقع الفكر (الفهم) في عدد من التناقضات مع ذاته. وهذا هو الاستخدام غير المشروع للمقولات. والمنطق الذي يدرس الفهم في هذه الحالة يسميه كانط "بالجدل المتعالي".

وسنبدأ معكم ب"تحليل المقولات"ويدور حول:

1. البحث عن المفاهيم الكلية أو التصورات الذاتية التي تحقق الترابط والوحدة بين الظواهر المتمثلة في الزمان والمكان فتوجد بينها علاقات كلية وضرورية.
2. تبيان القيمة الموضوعية لتلك المقولات بالنسبة للظواهر لمعرفتها ويدعى هذا البحث بالاستنباط المتعالي.
3. البحث يدور حول كيفية انطباق تلك المقولات على الظواهر وهنا نشير إلى دور المخيلة ورسومها التخطيطية.

في إطار تحليل المعاني المتعلق بالبحث عن المفاهيم العامة (المقولات)، يبدأ كانط بالنظر إلى أن الفهم يصدر أحكاماً، وأن الوحدة التي تظهر في الحكم تستند إلى الوحدة التي توجد لدى الفهم في مختلف تصوراته المحضة (الخالصة). ولأجل الفحص عن المقولات لابد لنا من أن نتابع أحكامنا فنحدد أنواعها ونعرف كيفية تقسيمها، وهذا لا يمكن إلا إذا جردنا الحكم بعامة من كل مضمون واعتبرنا صورته فقط. فنحدد مع كانط أن هناك أربعة أنواع من الأحكام:

* أحكام تتعلق بالموضوعات من حيث كمّها: وهي ثلاثة أقسام: كلية – جزئية – فردية
* ومن حيث كيفها: موجبة – سالبة – لا محدودة
* أو من حيث العلاقات الرابطة بينها ( الإضافة ) فهي عندها: حملية – شرطية متصلة – شرطية منفصلة
* وأخيراً من حيث وصفها ( الجهة ): احتمالية – إخبارية – يقينية

وهذه التقسيمات للأحكام لم نجدها لدى المناطقة التقليديين، وخاصة فيما يتعلق بالمفردة الثالثة في كل قسم من كل نوع فهم مثلاً لا يميزون بين الحكم الكلي والحكم الفردي، في حين أن كانط يرى فرقاً بينهما: فالحكم الفردي ينسب محموله إلى كلية موضوعه فلا يمكن لمحموله أن يحمل على بعض الموضوع دون الآخر. وهذه الأحكام – كما يوضح كانط – سبيل مضمون لمعرفة التصورات الخالصة للفهم (المقولات)، وهذه كما عرفنا لا تعطى لنا في عملية التجربة، لأن تلك التصورات هي التي تسمح للذهن بتركيب الحدوس المتنوعة في صورة موضوع واحد للمعرفة ولأن ما يسمح بالتأليف والتركيب لا يعطى مع مادة هذا التركيب –ونقصد الحدوس- ولما كان يوجد في التصورات الخالصة بقدر ما يوجد من الأحكام بحسب القسمة السابقة كان لدينا أربعة أنواع من التصورات الخالصة:

* من حيث الكمّ: وحدة – كثرة – جملة
* من حيث الكيف: واقع – نفي – تحديد
* من حيث العلاقة (الإضافة): جوهر وعرض – علية – اشتراك
* وأخيراً من حيث الوضع (الجهة): إمكان واستحالة – وجود ولا وجود – ضرورة ومصادفة

هذه هي المقولات التي يستعين بها الذهن كي يتعقل الظواهر كما أن وظيفة الفهم لا يمكن أن تفهم خارج معرفتنا بتصوراته الخالصة تلك. وما يميز هذه التصورات الخالصة أو المقولات أنه:

1. يمكن تقسيمها إلى قسمين: مقولات يتعلق منها بالموضوعات ونسميه مقولات رياضية وتشمل مقولات (الكم والكيف)، ومقولات تتعلق بالعلاقة بين الموضوعات ووجودها ونسميه مقولات دينامية وتتعلق بالحركة والتغير في العالم (مقولات الإضافة والجهة)
2. هناك علاقة بين المقولات الثلاث في كل قسم: حيث يعتبر الحد الأول شرط، والحد الثاني مشروط والثالث عبارة عن التصور العام الجامع بينهما، فالجملة ليست سوى "الكثرة" منظوراً إليها "كوحدة"، و"الاشتراك" ليس سوى علة جوهر عندما تحدد بدورها من طرف علة أخرى. والحد أو التصور الثالث في كل قسم هو تصور أصيل في الذهن وليس ناجماً عن الجمع بينهما.

وما يميز هذه المقولات عند كانط أنها تمثل العناصر الثابتة في كل تجربة أو معرفة، وعلى الموضوعات أن تخضع لتلك العناصر وتتلاءم معها.

والمقولات – كما بيناً – تمثل الوحدة التي يتم بفضلها التركيب والتأليف بين المدركات الحسية المتباينة التي تعطى لنا بواسطة الحدس، غير أن هذا لا يعني أبداً أن هذه الوحدة هي الأسمى التي ترقى إليها المدركات الحسية، فكانط يرى أن هناك وحدة أسمى تشكل أساساً لعمل المقولات وهي "وحدة الشعور" والتي يفصح عن عملها في ما يعرف لديه بالاستنباط المتعالي وهو موضوع حديثنا التالي.

الاستنباط المتعالي:

يحاول كانط على هذه المستوى من التحليلات المتعالية، البرهنة على القيمة الموضوعية للمقولات بالنسبة إلى الظواهر، بوصفها ضرورية لإمكان معرفة تلك الظواهر وذلك عن طريق التساؤل: إلى أي حد يمكن بواسطة مقولات الفهم أن نعرف الأشياء ذاتها لا مجرد طريقتنا في التفكير؟

يرى كانط أنه بالمقولات يمكن أن نوحد بين الظواهر، فنثبت أن بينها علاقات كلية ضرورية، وهذه العلاقات تجعل من الظواهر موضوعات بالنسبة إلينا، أي ندركها على أنها أشياء موجودة وذات قيمة مستقلة عن وجودنا الشخصي، وهذا التوحيد الذي يتم داخل الذات العارفة لا يكون ممكناً إلا بوجود ذات مفكرة (وجدان) واحدة تكون هي ذاتها لا تتغير توحد بين الظواهر المدركة، في حين أن الوجدان التجريبي "الأنا التجريبي" - بحسب كلمات كانط – أو الشعور الباطن مشتت ومتغير وليس على صلة بهوية الذات. وهذا التوحيد هو الفعل الجوهري للفكر، وهذا الفكر مصحوب بشعور عقلي خالص من كل ما هو تجريبي، يترجم "بالأنا أفكر"، أو "وحدة الشعور" التي تكون أساساً لعمل المقولات وتستند إليها جميع التصورات. فبعضها تكون جميع التصورات راجعة إلى نفس الشعور، و"الأنا أفكر" هو عين الفهم حيث الأخير قوة تلقائية، وظيفتها الحكم أي الربط بين الظواهر (الاحساسات)، ولكي أقول "أنا" لابد أن يكون هناك شيئاً أمامي ليس بأناي، فالذات العارفة تفترض الموضوع المعروف أي تفترض حدوساً مرتبطة بعلاقات كلية ضرورية لأنها أحد العاملين اللذين يخلقان موضوع المعرفة، والعامل الآخر حدوس الحساسية ، إذ ليس للمقولات من معنى أو قيمة دون المادة الآتية من الحس، وهذه المقولات لا تشكل معارف لوحدها، كالمعاني الغريزية أو الفطرية عند ديكارت أو مثل أفلاطون، وإنما هي روابط لتوحيد مدركاتنا "فبدون الحدوس المقولات جوفاء، وبدون المقولات الحدوس عمياء".

إذن وجد كانط في الوجدان (الشعور) أو الأنا الخالص مبدأ التوافق بين الحس والفهم. وهذا الأنا الخالص ليس جوهراً ولا كياناً وحقيقته خافية علينا، أنه مبدأ منظم فاعل نستدل على وجوده من خلال فعل التوحيد الذي يقوم به.

دور المخيلة في موائمة المقولات والحدوس

مما سبق تبين لنا أن المقولات من طبيعة عقلية خالصة مما هو حسي في حين ان الحدوس تجريبية، وأن وظيفة الفهم التوحيد بين تلك الحدوس المتنوعة بواسطة التصورات الخالصة (المقولات). الأمر الذي يؤدي الى صعوبة تبرز في عملية انطباق تلك المقولات على الحدوس التجريبية, خاصة وأن المقولات من طبيعة عقلية قبلية و عامة، في حين أن الحدوس كمعطيات تجريبية هي جزئية بعدية، مع العلم أن المعرفة عند كانط لا تتم إلا عن طريق الاتفاق بينهما.

لما كان كل من المقولات و الحدوس من طبيعة مختلفة فإنها لا تنطبق تلك التصورات مباشرة على الحدوس و إنما عن طريق رسوم تبدعها المخيلة تدل على انطباق مقولة بعينها دون غيرها، والمخيلة يمكن أن تلعب دور الوسيط بين الحساسية و الفهم و يسميها كانط "بالمخيلة المنتجة" لأن عملها مزدوج يتضمن عناصر تجعله يتجه نحو الاتحاد بالآخر، فهي حسية من جهة أن صورها محدودة في الزمان و المكان، ومن جهة تلقائية و إبداعية تبدع بحرية، دون أن تخضع في عملها لقانون معين، صور تنتظم تحتها الحدوس و هذه الصور أو الرسوم هي طرائق كلية لتصور المقولات على نحو حسي أو بكلام آخر تلك الرسوم تمثل الطريقة التي يمكن أن نطبق بها المقولات على الظواهر، فنحن مثلاً لا نستطيع أن نفكر بالدائرة دون أن نرسمها في أذهاننا و لا يمكننا أن نتصور أبعاد المكان الثلاثة دون أن نرسم خطوطا عامودية ثلاثة من نقطة واحدة. فالمخيلة تفرض على الحساسية عملاً أولياً هو عبارة عن عملية تنظيم رمزي يأخذ طابع تخطيط, عام للأشياء لا يتعلق بأجزاء الأشياء أو صورها الجزئية, يكون بمثابة تمهيد لعمل المقولات التي تخص الفهم.

و كانط يميز عمل "المخيلة المنتجة" هذه عن عمل "المخيلة الاسترجاعية" التي يخضع تأليفها لقوانين تجريبية فقط و لا يسهم من ثم في تفسير إمكان المعرفة القبلية, و يدخل عملها ضمن الجانب الشعوري السيكولوجي (هذا هو دور المخيلة عند هيوم الذي تحكمه قوانين التداعي التجريبية) و هذا التميز في عمل كل منهما يتوضح عندما نرى ان الحس مثلا يقدم لنا إدراكات مبعثرة و مع ذلك تظهر في الوعي و الشعور بصورة موحدة و مؤتلفة, فمن أين أتت الوحدة لتلك الإدراكات؟ هذا التأليف تقوم به المخيلة إذ تستطيع أن تجعل كل الإحساسات الخاصة مثلا بهذا المنزل و تلك الشجرة و تقدمها باعتبارها منزل أو شجرة، و تستطيع إن تسترجع الصورة الخاصة بهذا المنزل و تلك الشجرة و تضمها إلى الإحساسات الحاضرة، هنا عمل المخيلة تجريبي استرجاعي أي إن صورها هنا مختلطة بالإحساسات الجزئية المتفرقة وإذا ما ارتقت في عملها سميت إبداعية (مخيلة منتجة) أي أصبحت تتخذ موضوعاتها لا من الصور الحسية و إنما من صور (رسوم تخطيطية كما يسميها كانط)، هذه الصور هي تمهيد أو مقدمة لعمل المقولات ، هنا المخيلة عملها عقلي باطني صرف يتمثل صورة الزمان لأن الزمان صورة الحساسية، قادر على أن يجعل مادة المعرفة البعدية (الإحساسات) مهيئة لأن تندرج ضمن الصورة القبلية للمعرفة، و لماذا الزمان أكثر من المكان و كلاهما صورتان للحساسية؟ أن الزمان يتعلق بيقين جميع الظواهر الخارجية منها و الباطنية، فالزمان مجانس للحدس من ناحية انه متضمن في كل تمثلاتنا الحسية، و هو شامل عام من حيث انه قاعدة كلية تلائم جميع الظواهر، لذلك فإن كل الرسوم التخطيطية ليست في نهاية الأمر إلا تعيينات قبلية في الزمان تجري تبعا لقواعد، و هذه التعيينات القبلية المتعالية للزمان (أي الرسوم) تقابل تقسيم المقولات حيث لكل مقولة رسم يدل عليها

فرسم مقولة الكم هو العدد أو المقدار.

-و ما يقابل الكيف رسم يدل على مضمون الزمان، فكل ظاهرة موجودة في الزمان و لها كيفية محددة و هذا يقابل مقولة الواقع، و عندما يكون الزمان فارغا من أي وجود و هو ما يقابل مقولة السلب أو النفي.

-و ما يقابل مقولة الإضافة أو العلاقة نظام التعاقب في الزمان؛ فرسم الجوهر تصور البقاء في الزمان ، و رسم العلية: التعاقب المنتظم للظواهر في الزمان، أما رسم الاشتراك فهو: تآني الظواهر في الزمان.

-و رسم الجهة تصور الوجود في الزمان، فالظواهر يمكن أن توجد في أي زمان و هي تقابل مقولة الإمكان، و رسم مقولة الواقع تعيين للوجود في زمن محدد، أما رسم الضرورة فهو الوجود في كل زمان.

مما تقدم نجد أن كل المقولات تنطبق على موضوعات التجربة بفضل تلك الرسوم و هي تعيينات للزمان تسمح لمعطيات الحساسية أن تخضع لوحدة المقولات.